



الحساب الرقمي لدى بنك دبي التجاري / الحساب الجاري الرقمي لدى بنك دبي التجاري

الشروط والأحكام

يوافق العميل بموجبه على أنه يتعين على العميل الامتثال والالتزام بشروط وأحكام الحساب الرقمي المفتوح لدى بنك دبي التجاري المنصوص عليها بموجبه، بالإضافة إلى الامتثال للشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية التي تحكم العلاقة بين العميل والبنك. يدرك العميل أنه يحق للبنك، من وقت لآخر، تعديل الشروط والأحكام وأي شروط أخرى يتم بموجبها توفير الحساب الرقمي المفتوح لدى بنك دبي التجاري، وذلك وفقاً لتقدير البنك ووفقاً للمتطلبات السوقية / الفنية. وعلى الرغم من أنه يجب بذل كل جهد لإخطار العميل بأي مراجعة للشروط والأحكام، إلا أنه يتم التوضيح بموجبه بأنه تقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من تحديثه في جميع الأوقات بجميع الشروط والأحكام المعمول بها. كما يتم التوضيح بموجبه هذا أن هذه الشروط والأحكام تغطي فقط خدمات الحساب الرقمي (على النحو الوارد أدناه) التي يقدمها البنك.

وباستخدام الحساب الجاري الرقمي المفتوح لدى بنك دبي التجاري، من خلال تطبيق بنك دبي التجاري، يقبل العميل ويوافق على الامتثال والالتزام بجميع الشروط والأحكام والمتطلبات الواردة في هذه الشروط والأحكام وأي شروط وأحكام أخرى معمول بها على الخدمات. ويتحمل العميل وحده المسؤولية عن استخدام الحساب الرقمي المفتوح لدى بنك دبي التجاري ويعفي البنك من أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بذلك.

ومن هذا المنطلق، وافق العميل بموجبه على أن يخضع الحساب الرقمي المفتوح لدى بنك دبي التجاري للشروط والأحكام التالية، والتي يجوز لبنك دبي التجاري، وفقاً لتقديره المطلق، تعديلها / تغييرها والإضافة إليها من وقت لآخر مع تقديم إشعار مسبق بذلك المفاد إلى العميل:

- 1- يطبق الحساب الرقمي على العملاء الذين يفتحون حساباً جاريًا بالدرهم الإماراتي من الهاتف المتحرك باستخدام تطبيق بنك دبي التجاري للهاتف المتحرك؛



- 2- يجب أن يكون جهاز الهاتف المتحرك المستخدم لتقديم طلب للحصول على الحساب الرقمي من خلال تطبيق بنك دبي التجاري مملوگًا للعميل مع بطاقة الذي لديه شريحة هاتف نشطة مسجلة باسم العميل؛
- 3- يُطلب من العميل تحميل نسخة من بطاقة الهوية الإماراتية على تطبيق بنك دبي التجاري أثناء التقدم للحصول على الحساب الرقمي. يُطلب أيضًا من العميل تقديم المعلومات المصرفية والتي تشمل (على سبيل المثال لا الحصر) الاسم والجنس وتاريخ الميلاد والجنسية ورقم الهوية الإماراتية وتفاصيلها والعنوان وإمارة الإقامة ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني المخصص الذي يجب أن يكون مسجلًا في القناة المصرفية الإلكترونية الخاصة بالبنك. بالإضافة إلى المعلومات الشخصية، يُطلب من العميل تقديم المعلومات المتعلقة بالعمل مثل اسم الشركة والمسمى الوظيفي والراتب وعدد سنوات الخدمة / العمل لدى الشركة. هذا، ويتم التعامل مع أي معلومات يتم تقديمها إلى البنك فيما يتعلق بهذا الأمر على أنها معلومات شخصية ويجب أن يحتفظ بها البنك حتى يتمكن من تزويد العميل بالخدمات حسب الطلب. وفي السياق ذاته، تقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من أن المعلومات المقدمة إلى البنك دقيقة وكاملة وحديثة وإخطار البنك على الفور في حالة وجود أي خطأ أو تغيير في هذه المعلومات؛
- 4- يوافق العميل على أن المعلومات المقدمة ستستخدم للتحقق من أهلية العملاء لاستخدام الحساب الجاري الرقمي المفتوح لدى بنك دبي التجاري، وأن هذه المعلومات كافية لتقديم خدمة إدراج العملاء الجدد من خلال القنوات الرقمية عبر تطبيق بنك دبي التجاري؛
- 5- يجوز للبنك أيضًا استخدام ملفات تعريف الارتباط أو خدمات تحديد الموقع أو أي تقنية أخرى مماثلة في الوقت الذي يسجل فيه العميل لدى بنك دبي التجاري لمصادقة العميل عند استخدامه للخدمة ولتحسين تجربة العميل؛
- 6- يُطلب من العميل تقديم بطاقة الهوية الإماراتية الخاصة به وتوقيعه بالإضافة إلى الوثائق الأخرى لإتمام عملية إدراج العملاء واستلام بطاقة الخصم الخاصة بالحساب الرقمي المقابل؛



- 7- يحتفظ البنك بالحق في فرض رسوم خدمة إذا كان الرصيد في الحساب أقل من الحد الأدنى المطلوب لمتوسط الرصيد في شهر تقويمي أو لا يفي بأي من المعايير التي يحددها البنك من وقت لآخر؛
- 8- يوافق العميل على أن البنك يحتفظ بالحق في إغلاق الحساب الجاري الرقمي بدون رصيد وعدم إجراء أي نشاط من قبل العميل لمدة ثلاثة (3) أشهر متتالية شريطة أن يكون تاريخ الإغلاق بعد ما لا يقل عن ستة (6) أشهر من تاريخ فتح الحساب؛
- 9- يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يقرر، من وقت لآخر، تغيير أو إيقاف سعر الفائدة والمزايا والشروط والأحكام والعروض المطبقة على هذا المنتج. هذا، ويتم تزويد العملاء بإشعار مسبق مدته 60 يوماً تقويمياً بهذه التغييرات، وفقاً للوائح السائدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- 10- يوافق العميل على الالتزام بجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالحساب والخدمات السارية عليه ويواصل الامتثال لجميع هذه القوانين والقواعد واللوائح طالما كان العميل عميلاً لدى البنك؛
- 11- تفسر هذه الشروط والأحكام وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وقواعد وأنظمة وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويكون القانون المعمول به للحسابات أو أي خدمة أو معاملة مصرفية قانون الإمارة الذي يحتفظ فيها بالحساب. وفي حالة نشوء نزاع فيما يتعلق بأي حساب أو خدمة أو معاملة مصرفية، يكون لمحاكم هذه الإمارة الاختصاص القضائي، شريطة أنه يجوز للبنك، إذا رأى ذلك مناسباً، رفع دعوى في أي ولاية قضائية أخرى، داخل الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.